



الجلسة ٦٦٨٧

الأربعاء ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد تشوركين (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

ألمانيا السيد إريك
البرازيل السيد فيرنانديز
البرتغال السيد كابرال
البوسنة والهرسك السيد فوكاسينوفيتش
جنوب أفريقيا السيد ماشاباني
الصين السيد يانغ تاو
فرنسا السيدة لو فرايه دو إيلين
غابون السيد مونغاراموسوتسي
كولومبيا السيد ألتاتي
لبنان السيد عساف
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة هيندري
نيجيريا السيدة أوغوو
الهند السيد كومار
الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورينتس

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم
المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim
Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أرجو من موظف المراسم أن يصطحب دولة السيد فاوستن أركانج تواديرا، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد فاوستن أركانج تواديرا، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المقعد المخصص له على طاولة المجلس

الرئيس (تكلم بالروسية): بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد فاوستن أركانج تواديرا، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى.

أود أن أنوه بحضور السيد أنطونيو غامي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرنكفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى، في قاعة المجلس.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة مارغريت فوغت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/739 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فوغت.

السيدة فوغت (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير السادس للأمين العام (S/2011/739) عن عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويستند التقرير المعروض على المجلس إلى التقرير السابق للأمين العام (S/2011/311) الصادر في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، ويوفر معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويقدم أيضا وصفا للأنشطة البارزة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دعما للجهود التي تبذلها الحكومة في ترسيخ دعائم السلام، وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

لقد ركّز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في النصف الأول من السنة على الانتخابات وكذلك على ما بعد العملية الانتخابية المطعون فيها، التي بدأت في ٢٣ كانون الأول/يناير بالانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفي آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى

ويقدم التقرير المعروض على المجلس تحليلاً للتطورات على هذه الجبهات المختلفة والجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبقية أسرة الأمم المتحدة لمعالجة هذه التحديات.

وعلى الجبهة السياسية، يسرني أن أفيد أن الحالة اليوم قد تحسنت تحسناً كبيراً رغم الانقسامات السياسية. فبعد مشاورات مستفيضة أجريتها مع الحكومة والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني والشركاء الآخرين، حددنا أهمية مناقشة إصلاح القانون الانتخابي وإنشاء هيئة انتخابية دائمة بوصفهما مدخلين ممكنين لجمع كافة أصحاب المصلحة حول الطاولة والمساعدة في بناء الثقة تدريجياً بحيث يؤدي ذلك إلى إجراء مناقشة موسعة للمسائل الأخرى.

إن البدء في الحلقة الدراسية التي عقدتها اللجنة الاستشارية بشأن مراجعة قانون الانتخابات، المعقودة في بانغي من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - والتي جمعت الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين وممثلين عن المجتمع الدولي كمراقبين - قد شكّل انفتاحاً سياسياً رئيسياً يمكن أن يفضي إلى وضع إطار لمواصلة المناقشات بين الحكومة والطبقة السياسية. والتزمت الحكومة باعتماد نهج قائم على توافق الآراء بشأن الإصلاحات الانتخابية.

وبعد جولة دراسية في عدد من البلدان، قام بها الوزير للتعلم من خبراتها في إدارة العمليات الانتخابية، قدم الوزير اقتراحاً لوضع إطار لهيئة دائمة لإدارة الانتخابات والاستفتاءات. ويدعو الاقتراح إلى إنشاء هيئة مستقلة - الوكالة الوطنية للانتخابات - التي من شأنها أن تقوم بالإشراف وتنظيم الأنشطة الانتخابية التي تضطلع بها الوزارة. وستقوم لجنة استشارية مؤلفة من الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني بمراقبة العملية الانتخابية بوصفها

المجلس (انظر S/PV.6575)، أبرزت أربعة مجالات ذات أولوية ركّز عليها المكتب بصورة خاصة في الأشهر التالية. وتشمل تلك المجالات العمل مع الحكومة والطبقة السياسية على إدارة التوترات والانشقاقات التي تلت انتخابات كانون الثاني/يناير؛ والبحث عن طرق لإيجاد التقارب بين الحكومة والمعارضة؛ وجمع الأطراف كافة حول الطاولة لمناقشة النظام السياسي والمصالحة الوطنية في المستقبل.

وأبرزت أيضاً أهمية البدء في عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين بعد عدة شهور من العوائق، بدءاً في الشمال الشرقي، إضافة إلى توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وكذلك بين الحكومة التشادية والجبهة الشعبية للإصلاح بقيادة المنشق التشادي بابا لادي. وفي الوقت نفسه، أشرت إلى أن البدء في عملية نزع السلاح وإبرام اتفاقات السلام هذه يشكّلان خطوات رئيسية نحو تحقيق الاستقرار في البيئة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقمت أيضاً بإبراز السياق الاجتماعي والإنساني وإطار حقوق الإنسان الذي يعيش فيه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وقلت بإيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بحماية المدنيين لا سيما النساء والأطفال.

وأبرزت الإحاطة الإعلامية الأخيرة كذلك البيئة الأمنية الإقليمية المعقدة التي تقع فيها جمهورية أفريقيا الوسطى وما لزعة الاستقرار المحتملة في جمهورية أفريقيا الوسطى من آثار على التنمية في المنطقة، وكيف سيكون لتدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تأثير متساو على المنطقة. وشددت بصورة خاصة على أنشطة العناصر الأجنبية، مثل جيش الرب للمقاومة والجبهة الشعبية للإصلاح العاملين في البلاد.

الشمال - الشرقي أثر إيجابي على البيئة الأمنية عموماً في ذلك الجزء من البلاد. فلقد تيسرت عملية تنقل الناس والسلع، واستناداً إلى بعثة تقييمية زارت المنطقة من ٢٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لا تزال الحالة الأمنية مستقرة، إن لم تكن متوترة، إذ لدى المقاتلين السابقين الآن توقعات كبيرة من عملية إعادة الإحاق وإعادة الإدماج. ومن المؤسف أنه لم تتوفر المخصصات لتمويل استراتيجية إعادة الإدماج وليس هناك تمويل كاف لإنجاز نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج في بقية البلاد.

إننا أمام منعطف محفوف للغاية بالمخاطر في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذا لم نجد الموارد لإنجاز عملية نزع السلاح في الشمال والشمال - الشرقي، حيث تنتظر الأطراف السياسية - العسكرية بفارغ الصبر نزع سلاح قواتها، فقد يفضي ذلك إلى تجدد أعمال العنف بصورة رئيسية ويقوض كذلك الأمن في منطقة الحالية يتأثر فيها التنقل إلى حد كبير بسبب انعدام الأمن حتى في الظروف العادية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن نفقد الإنجازات المؤقتة التي حققناها في توطيد الأمن في الشمال - الشرقي.

ويلزم الحكومة حوالي ٣ ملايين دولار لإنجاز عملية نزع السلاح في جميع أنحاء البلاد، وحوالي ١٩ مليون دولار لعملية إعادة الإدماج. ويرتبط إنجاز عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج ارتباطاً قوياً بإدخال إصلاحات فعالة على قطاع الأمن إذا كان للحكومة أن تستعيد السيطرة على أراضيها. وبما أننا تشجعنا من قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بوضع استراتيجية وطنية ومن شركائنا - لا سيما السفير غرولس، الذي يؤيدنا بشكل دؤوب، قمنا بالضغط على الحكومة للعمل على وضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن. قبيل مغادرتي، تلقينا طلباً من وزارة الدفاع لدعمها بغية الاضطلاع بتلك العملية. إن نجاح عمليات

مراقباً. وتحتفظ المحكمة الدستورية بدورها القضائي في جميع النزاعات الانتخابية. وسيواصل المجلس الأعلى للاتصالات يرصد وصول المرشحين إلى وسائل الإعلام الوطنية والخاصة.

وخلال المناقشة التي جرت في المشاورات الأولى، أعرب ممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني عن تفضيلهم لإنشاء سلطة للانتخابات تكون مستقلة عن الوزارة وتقوم بإدارة العملية الانتخابية برمتها.

لقد كانت موافقة الحكومة على المشاركة في هذه المشاورات غير متوقعة وانفراجاً رئيسياً. لقد استأنفت الحكومة والأحزاب السياسية الاتصالات التي كانت قد توقفت في أواخر عام ٢٠١٠. ومن المزمع عقد جولة ثانية من المناقشات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لمناقشة، بين مسائل أخرى، الاقتراح المضاد الذي قدمته المعارضة لخطة الحكومة بشأن هيئة إدارة الانتخابات. ومن الضروري بالنسبة للاستقرار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تستمر هذه المناقشات وأن تتوصل الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا.

ويقترح التقرير أن المجلس التشريعي مارس استقلالية رائعة وتصدى للحكومة في مسائل رئيسية، بالرغم من طبيعته ذات المجلس الواحد تقريباً.

وفي إحاطتي الإعلامية الأخيرة، أبلغت المجلس أن الرئيس بوزيزي وقادة الجماعات السياسية - العسكرية عاقدون العزم على مواصلة عملية نزع السلاح في جميع أنحاء البلاد التي بدأوها في حزيران/يونيه الماضي. فحتى اليوم، جرى نزع سلاح وتسريح ٨٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين في صفوف الجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية. ومع ذلك، لا تزال أغلبية المقاتلين السابقين في قرأها تنتظر خطط إعادة إدماجها. ومن الواضح أنه كان لترع السلاح في

لا تزال جماعتان مسلحتان أجنبيتان تشكلان تهديدا خطيرا لعملية السلام والحالة الأمنية برمتها في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهما الجبهة الشعبية للإصلاح، التي يقودها التشادي بابا لادي الذي نصب "لواء" وجيش الرب للمقاومة، الذي يقوده جوزيف كوني. لقد أصبح بابا لادي مصدر أذى وتهديدا لجمهورية أفريقيا الوسطى وللمنطقة.

وعوض مغادرته البلد كما كان متوقعا في حزيران/يونيه، فإنه يقوم بالتجنيد وإعادة التسلح. وخلال زيارتي الأخيرة لمباري وكاغا بندورو، اشتكى الناس من تجاوزاته المتعددة التي ارتكبها في حق السكان. واتهمت عناصره بالاعتصاب والاستيلاء القسري على الماشية من الرعاة كرسوم للحماية، بما في ذلك من السكان من قبيلة فولاني الذي يدعي أنه يحميهم. ومنذ أسبوع فقط، قامت عناصره بهجمات على بعد ٦٠ كيلومترا فقط خارج بانغي وفرضت قيودا على الحركة الدولية من عدة محاور.

من المهم أن يبعث المجلس رسالة لا لبس فيها تندد بالأنشطة غير المشروعة للجبهة الشعبية للإصلاح ويحث بابا لادي على وقف مضايقة السكان، وتسليم أسلحته والعودة إلى تشاد. ويتعين أن يساءل على الانتهاكات التي قام بها ضد السكان المدنيين في تلك المناطق. لعل المجلس يرغب أيضا في تشجيع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على التعاون مع باقي البلدان المتضررة في المنطقة لأجل إيجاد حل سلمي لمسألة بابا لادي.

فيما يخص جيش الرب للمقاومة، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قد شرع في اتخاذ خطوات لدعم الجهود الوطنية والدولية الهادفة إلى الحد من أثر جيش الرب للمقاومة على أمن جمهورية أفريقيا الوسطى والعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي. في ذلك الصدد، أنشئت خلية تنسيق محلية برئاسة مكتب الأمم

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني سيعتمد اعتمادا كبيرا على قدرة المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة لإنجازها في حينها.

كخطوة تالية لتوقيع وقف إطلاق النار بين تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، بعد اندلاع الصراع في الشمال الشرقي، زارت قافلة السلام والمصالحة المدن المتضررة من الصراع في الشمال الشرقي لتعزيز المصالحة والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية. وخلال ذلك التجمع الهام، دعا كل من زعماء تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، فضلا عن المجتمعات المحلية، إلى إجراء عملية سريعة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حتى يكون بوسعهم العيش بسلام.

نحن بحاجة إلى أن نقوم بما هو أهم من قافلة السلام والمصالحة، لضمان ألا تتبدد النتائج المحققة نتيجة اندلاع العنف مستقبلا. وتكتسي إقامة عمليات يمكن من خلالها إشراك المجتمعات المحلية في منع نشوب الصراعات وحلها في المناطق المتضررة أهمية بالغة. وقد عبرت الحكومة عن نيتها العمل في ذلك الاتجاه، وهنا مرة أخرى، سيتطلب ذلك موارد إضافية.

ويشكل توقيع خطط العمل لتسريح وإعادة إدماج الأطفال الذي يتمون إلى الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية وإلى تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، خطوة هامة إلى الأمام. وسررنا للغاية لأن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، التي كانت تزور جمهورية أفريقيا الوسطى ذلك الوقت، قد شهدت توقيع آخر خطة عمل.

تظل الحالة الإنسانية غير مستقرة للغاية وتؤثر بشكل خطير على الحالة الأمنية في الميدان، وتجعل الوصول صعبا. وتشير التقارير إلى أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ازدياد في جمهورية أفريقيا الوسطى، خصوصا في بانغي والمناطق التي تشهد نزاعات. والنساء مصابات أكثر من الرجال، والفتيان أكثر من الفتيات. وتوصل تقرير نشرته منظمة أطباء بلا حدود مؤخرا عنوانه "الأزمة الصامتة" إلى خلاصة أن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه حالة طوارئ طبية مزمنة. معدل وفيات يتجاوز مستوى الطوارئ الطبية في بلدان أخرى ومتوقع عمر لا يتعدى ٤٨ سنة. وفي نفس الوقت، تظل عملية النداءات الموحدة ناقصة التمويل إلى حد كبير، برقم أخير يبلغ ٤٥ في المائة. عدا مسألة الأمن، فإن المشكلة على الجبهة الإنسانية كما في العديد من المجالات الأخرى هيكلية وإنمائية.

يشير التقرير المعروض على المجلس إلى تواصل التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الاعتقال التعسفي أو غير القانوني من قبل القوات المسلحة وجهات من غير الدول، واتهامات بممارسة السحر والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وهلم جرا. لقد ركز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطته على الرصد والتعاون التقني والخدمات الاستشارية في إدارة العدالة، بما في ذلك الأنشطة الخاصة بالسجون وبمحاكمة الأطفال. إنني أعتزم القيام باستعراض لتلك الأنشطة في الأشهر القليلة المقبلة لإيجاد الكيفية التي يمكننا بها تحسين التنفيذ والفاعلية على أكمل وجه.

في مجال حماية الأطفال، أنشئت في ٢٧ تموز/يوليه، فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح

المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأفريقي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تشاطر المعلومات في الميدان. وكان نشر مستشارين عسكريين أمريكيين في المنطقة دون الإقليمية موضع ترحيب شديد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس، فإن توترات متأججة وجوا من الغضب المتنامي قد طبعوا البيئة الاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر مهددين التماسك الاجتماعي. لكن الحكومة منذ ذلك الحين قد اتخذت تدابير جريئة للتفاوض مع النقابات وضمنت حتى الآن الدفع المنتظم للرواتب.

إن الحكومة، بإسهامات من الجمعية الوطنية وزعماء المجتمع المحلي عبر البلد، بما في ذلك المجتمع المدني والشركاء الدوليون، قد أتمت ورقة إستراتيجيتها الثانية للحد من الفقر. وسيكون من المهم الآن بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تجري متابعة مع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف بشأن المساعدة والدعم المطلوبين.

يستحق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية أفريقيا الوسطى أن يسלט الضوء عليه. فقد شرع الاتحاد الأوروبي الآن في تنفيذ برنامجه للمراكز الإنمائية بقيمة ٥٠ مليون يورو الذي يهدف إلى التخفيف من الفقر واستعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز السلام. ورغم أن البرنامج لا يستهدف المقاتلين السابقين على وجه الخصوص، فقد يكونوا مؤهلين هم وأفراد المجتمع للاستفادة من الأعمال تقتضي أيد عاملة كثيرة كجزء من عملية إعادة إدماجهم. ونعتزم ضمان محاولتنا قرن مبادرة الاتحاد الأوروبي بعملية إعادة الاندماج.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة فوغت على إحاطتها الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد غرولز.

السيد غرولز (تكلم بالفرنسية): أشكر كم، السيد الرئيس، على السماح لي بمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى بصفتي رئيس التشكيلة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام. وإنني أؤيد تماما البيان الذي أدلت بها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فوغت، وأرحب هنا بحضور رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، دولة السيد توديرا. وأثق بأن حضوره هنا يشهد على الأهمية التي توليها حكومته للتعاون مع الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي بأسره. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لهما على وسع تصورهما والتزامهما وعلى روح الشراكة التي يؤديان بها عملهما مع لجنة بناء السلام.

أود أن أقدم، بهذه الإحاطة الإعلامية، وصفا للحالة من ناحية بناء السلام وما تترتب عليها من آفاق بالنسبة إلى المستقبل، وبخاصة بناء على الزيارة التي قمتُ بها إلى الميدان في شهر تشرين الأول/أكتوبر، عندما ترأستُ وفداً للتشكيلة القطرية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

في هذا السياق، أود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل تنطوي على الفرص وعلى المخاطر في آن واحد، وهي: الحالة الأمنية وبعدها دون الإقليمية؛ والمناخ السياسي؛ وظهور تصور الحكومة الاستراتيجي الجديد.

أولا، فيما يتصل بالحالة الأمنية، حققت الحكومة، كما قالت السيدة فوغت، تقدما كبيرا في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة في الجزء الشمالي الغربي من البلد، وأقنعت تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام بالجلوس حول طاولة المفاوضات وتمكينه من التحول إلى طرف في اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل. ويولى

في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ومنذ إنشاء فرقة العمل، قامت بدور أساسي في مجال الدعوة في أوساط الحكومة والجماعات المسلحة لإنهاء الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها.

ختاما، أنا مسرورة بأن أفيد بأن دينامكية السلام التي بدأت بين الحكومة والجموعات السياسية والعسكرية قد أضحت واقعا، وهي توفر فرصة حقيقية للسلام في البلد. لكن يمكن للعديد من العراقيل أن تعترض سبيل تلك العملية، ويمكن أن تقوض في آخر المطاف تلك الجهود. وتستمتع الحكومة وتستجيب لمشورة أصحاب المصلحة الوطنيين والمجتمع الدولي. لكن يمكن لانعدام التمويل بغية استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشروع في المرحلة الثانية من إصلاح القطاع الأمني أن يضع جمهورية أفريقيا الوسطى على شفير الهاوية. ويلزمنا أن نتصرف بسرعة لمنع قيام حالة قد تدفع بالبلد إلى التفكك والوقوع في براثن حلقة أخرى من الصراع الممعم؛ فذلك ستترتب عليه عواقب وخيمة تسود المنطقة دون الإقليمية برمتها. وإن الفشل في توطيد أركان الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى سيزيد من جاذبيتها كملاذ آمن لجماعات اللصوص والمتمردين العاملين في المنطقة. وذلك العامل يفسر نداء الأمين العام العاجل إلى المجتمع الدولي بحشد أموال كافية لإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي بدونها لن يشهد البلد أي سلام. إن الميزانية الكلية لإكمال عمليات نزع السلاح والتسريح تبلغ ٤٧٥ ٦١٧ ٢ دولارا. والميزانية الكلية المطلوبة للدخول وإعادة الإدماج تبلغ ٣٢٨ ٣٦٣ ١٩ دولارا. وإن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيعتمد على إرادة المجتمع الدولي لدعم تلك العملية.

على أفريقيا الوسطى. ويبدو أن الحفاظ على القوة دون الإقليمية - بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى - فيما يتجاوز ولايتها الحالية سيكون أحد التدابير الملائمة.

نقطة الثانية تتعلق بالمناخ السياسي والحكم الصالح. لقد ذكرت السيدة فوغت، بأن انتخابات عام ٢٠١١ أسفرت عن تغيير كبير في الخارطة السياسية إذ أدت إلى خروج أحزاب المعارضة الرئيسية من الجمعية الوطنية وأعطت الحزب الرئاسي أغلبية برلمانية واسعة. وقد أوضح تنظيم الحكومة حلقة عمل اشتماكية مكرسة للإصلاحات الانتخابية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر إدراكها لأهمية السياسات المرتكزة على السعي إلى توافق الآراء العريض القاعدة.

وفيما يتجاوز الإصلاحات الانتخابية، تشجع لجنة بناء السلام الحكومة على مد نطاق هذا النهج الاشتمالي إلى جميع المجالات الأساسية للسياسة العامة. وينبغي للمعارضة أيضا أن تتحلى بروح بناءة من حيث النهج الذي تحاور به الحكومة، رغم مقاطعتها للانتخابات - المقاطعة التي ثبت أنها أدت إلى نتيجة عكسية.

الحكم الصالح والحرب على الفساد أولويتان هامتان سلطت الحكومة الضوء عليهما في بيانها السياسي العام أمام الجمعية الوطنية. وفي مجال الحكم الصالح تقوم الحاجة إلى تحسينات في إدارة التمويل العام من أجل استعادة العلاقات مع صندوق النقد الدولي.

وتشجع لجنة بناء السلام مبادرة رئيس الوزراء بعقد حلقة عمل وطنية لمحاربة الفساد من أجل رفع مستوى الوعي لدى جميع عناصر الأمة فيما يتصل بهذه المشكلة الكبرى. وتتحمل الجمعية الوطنية مسؤوليات كبيرة عن المراقبة في هذا المجال.

الآن اهتمام تام لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. إلا أن تمويل إعادة الإدماج هذه يظل تحديا ملحا كبيرا. والوعد بدعم إعادة الإدماج هو الذي مكن الحكومة من نزع سلاح المقاتلين المتمردين وتسريحهم في الشمال الغربي من البلد ومن التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وإن الوفاء بذلك الوعد ذاته هو الذي سيسر نجاح عملية إعادة الإدماج.

ولقد صار ملحا الآن تأمين التمويل الضروري لإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتجنب استئناف العداوات. ويعكف صندوق بناء السلام والبنك الدولي، إلى جانب هيئات أخرى، على النظر في الوقت الحاضر في الطرق الملائمة للمساهمة في ذلك التمويل. وإن النداء موجه أيضا إلى المتبرعين المحتملين الآخرين.

الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن المنطقة دون الإقليمية، والعكس صحيح. وإن السياق دون الإقليمي الحالي يمكن أن يعصف بالتقدم الهش الذي تحقق حتى الآن. فوجود الجماعات المسلحة الأجنبية، لا سيما جيش الرب للمقاومة، الذي يقوده جوزيف كوني، والجبهة الشعبية للانتعاش، التي يقودها بابا لادي، ما زال يزعزع استقرار أفريقيا الوسطى إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ المرتزقة الهاربون من ليبيا بالانضمام إلى الجماعات المسلحة الأجنبية. وإن تلك المليشيات لا تفرض تهديدا فوريا فحسب على أمن الشعوب وإنما تعرقل أيضا إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، تشكل تلك الجماعات تهديدا للسلام والأمن في المنطقة برمتها.

إن مؤتمرات القمة التي تعقدها المنظمات دون الإقليمية تتيح فرصة هامة لرؤساء دول البلدان المجاورة للتصدي لمشاكل انعدام الأمن في المنطقة دون الإقليمية وأثره

السلام في أفريقيا الوسطى، السفير يان غرولس، الذي نود أن نشيد بالتزامه بقضية أفريقيا الوسطى.

يقدم لنا تقرير الأمين العام (S/2011/739)، الذي عُرض علينا للتو، بوضوح ودقة، وتحليل موجز، صورة معقولة في معظم جوانبها عن جمهورية أفريقيا الوسطى منذ التقرير عن آخر المستجدات في تموز/يوليه الماضي. لقد أولينا التقرير اهتماماً بالغاً. وأحاطت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يشرفني أن أتولى قيادتها تحت سلطة رئيس الدولة، بالفعل علماً بالملاحظات الواردة في ذلك التقرير. ونحن ملتزمون، بما يتماشى مع إمكانياتنا ووسائلنا وجوانب القصور لدينا، بمواصلة الإصلاحات التي تعزز تعافي بلدنا، الذي يتطلع إلى السلام والاستقرار والتنمية، وإن كان لا يزال يعاني من الهشاشة الشديدة. ومع ذلك، اسمحوا لي بإبلاغكم بأننا نواجه تحديات عديدة يمكن أن تقوض بشدة إمكانات السلام الدائم في بلدي وفي المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

منذ ١٥ آذار/مارس، مع بداية الولاية الثانية لرئيس الجمهورية البالغة مدتها خمس سنوات، بدأنا نشهد، مع اعترافنا بأن ثمة الكثير مما لا يزال يتعين عمله، تقدماً ملحوظاً على المستوى السياسي. لدينا حكومة شاملة يشارك فيها أعضاء من انتماءات مختلفة ومتنوعة، ويشارك فيها عدد كبير من النساء، وتبذل قصارى جهدها في التصدي للمشاكل التي يعاني منها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعمل البرلمان بحرية، ويضطلع بدوره في خدمة الأمة. وعلى المستوى السياسي، تجدر الإشارة أيضاً إلى إتاحة مساحة للحوار بين الحكومة والعائلات السياسية الوطنية العديدة. وينطبق الأمر نفسه على شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

النقطة الأخيرة التي وددت إثارتها تتعلق بالانتقال من إستراتيجية تخفيض الفقر الوطنية السابقة إلى إستراتيجية جديدة. ويشكل بناء السلام أحد الأركان الأساسية للإستراتيجية الجديدة، التي ستشمل جهود الحكومة وجهود شركائها الدوليين على السواء في السنوات المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن تحظى هذه الإستراتيجية بتوافق آراء وطني عريض.

وبصفتي رئيساً للتشكيلة القطرية المحددة لجمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أكرر هنا لحكومة ذلك البلد أننا مستعدون وراغبون في مواصلة دعم البلد في الفترة المقبلة من حيث حشد الأموال لتلك المجالات من الإستراتيجية التي ستساهم في بناء السلام. وفي ذلك السياق يلزم الحكومة أن تعرّف أولوياتها وتتقدم بأرقام واقعية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غرولز على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد توديرا.

السيد توديرا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنيكم، سيدي، بمناسبة تسلمكم رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضاً أن أهني الأمين العام على إعادة تعيينه لإدارة دفة المنظمة. واسمحوا لي بأن أطمئنه على مساندة جمهورية أفريقيا الوسطى له أثناء الولاية الثانية من مهمته النبيلة في خدمة السلام والأمن في عالمنا، الذي تعصف به اليوم تحديات كثيرة. وأود أيضاً أن أهني السيد مارغريت فوغت، على عملها في رئاسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك على العلاقات الطيبة بين مكتبها وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. سنكون مقصرين إن لم نشمل بعبارات الامتنان هذه رئيس التشكيلة القطرية للجنة بناء

تستحق اهتماماً خاصاً من جانب المجتمع الدولي من أجل تسريع العملية. ينبغي لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تساعد في إحلال السلام واستتباب الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن تنسحب تدريجياً بحلول عام ٢٠١٣. وسوف تحل محلها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

تتعلق الحالة الأكثر إثارة للقلق بالجماعات المسلحة الأجنبية ولصوص الطرق، المعروفين باسم "الزراغينا"، أو قطاع الطرق، الذين يواصلون نشاطهم في الشمال، ويشنون الهجمات، وعمليات الاختطاف وابتزاز البضائع والأموال، ما يتسبب في تشرذم الناس الذين هجروا قراهم ومنازلهم وحقولهم، مع ما يمكن تخيله من تداعيات إنسانية. وقد نتجت الحالات الأشد ترويعاً حتى الآن نتيجة لتوغلات جيش الرب للمقاومة، بقيادة جوزيف كوني، ووجود المتمرد التشادي بابا لادي على أراضيها. إنهم يشكلون تحدياً كبيراً لجمهورية أفريقيا الوسطى في وقت تعوق فيه الجماعات المسلحة الداخلية تنفيذ اتفاقية ليرفيل للسلام الشامل.

فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، ستواصل الحكومة محاربة تلك الحركة المتمردة بالاعتماد على نفسها وبمساعدة المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي والبلدان التي تتفهم أن الحالات البربرية لا يمكن أن تظل محل اهتمام الدول القليلة الواقعة ضحيةً لجرائم هؤلاء اللصوص والجرمين.

هذه فرصة للترحيب بمبادرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، التي ظلت حاضرة في الميدان وملتزمة إلى جانبنا. ونحن ممتنون أيضاً لمنظمي الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في بانغي في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر. لم يكتف ذلك

إن المشاورات الأخيرة مع الأحزاب السياسية في المعارضة الديمقراطية الرامية إلى إنشاء هيئة دائمة مسؤولة عن تنظيم الانتخابات المستقبلية، ومراجعة قانون الانتخابات، ومواصلة الحوار مع الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٨ من اتفاقية كوتونو بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، تشكل، في رأينا، الطرق الواجب إتباعها لكفالة الحوار المستدام باعتباره أساساً للتفاهم، بحيث تتمكن، معاً، من التغلب على العقبات التي تعوق تعافي جمهورية أفريقيا الوسطى.

على الصعيد الأمني، وقعت الحكومة، في ١٢ حزيران/يونيه، على اتفاقية لوقف إطلاق النار والسلام مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، تدعو تلك الجماعة المسلحة إلى الانضمام إلى اتفاقية ليرفيل للسلام الشامل لعام ٢٠٠٨. وفي حزيران/يونيه، دشّن رئيس الجمهورية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي مكنت، في المرحلة الأولى، من تسريح أكثر من ٤ آلاف من قدامى المقاتلين في شمال غرب البلد الذين يتألفون إلى حد كبير من المتمردين السابقين المنتمين للجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية.

تواصل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وسط البلد وشماله الشرقي، حيث توجد معازل الجماعتين المسلحتين، تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل الوحدة. ويعوق انعدام التمويل المرحلة الثانية من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الأمر الذي يمكن أن يقوض جميع الجهود المبذولة حتى الآن.

فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، فبالرغم من إطلاق حكومة أفريقيا الوسطى بنجاح بعض الأعمال قصيرة الأجل، يجب أن نقول إن الأعمال على الأجلين المتوسط والطويل التي تتطلب مساعدة شركائنا ستكون حاسمة؛ وهي

للمحافظة على الحوار بل أقول الانخراط فيه مع شركائنا الماليين التقليديين، الذين بدون مساعدتهم، لن تتمكن جمهورية أفريقيا، بصفتها دولة ضعيفة خارجة من الصراع، من كبح الفقر المتأصل الذي يؤثر على سكانها.

وفي ختام بياني، فإن وجودي في نيويورك على رأس وفد كبير من بلدي يشهد على الإرادة التي لا لبس فيها لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بمواصلة السير، بكل الوسائل الممكنة، على طريق السلام والاستقرار، اللذين يشكلان شرطين مسبقين لأي تنمية مستدامة. ولذلك السبب، نرحب بكل النيات الحسنة، القديمة والجديدة، التي يمكن أن تساعدنا في السير على ذلك الطريق وصولاً إلى ذلك الهدف المشترك.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم يعد ثمة من متكلمين مسجلين على قائمتي.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة نقاشنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

الاجتماع بالإشادة بالأعمال المشتركة لدول المنطقة دون الإقليمية الرامية إلى اجتثاث تمرد جيش الرب، بل طلب أيضاً مغادرة الجماعة المسلحة التشادية التابعة للسيد بابا لادي، الذي وطّد أمره في وسط البلد ويسعى الآن لمد نفوذه إلى أجزاء أخرى من التراب الوطني. يجب عليه أن يغادر جمهورية أفريقيا الوسطى بدون شروط، وستستخدم جميع الوسائل القانونية لتيسير مغادرته تراب جمهورية أفريقيا الوسطى، بدايةً بالحوار.

فيما يتعلق بالحوكمة وسيادة القانون، ستواصل الحكومة جهودها في كفاحها الذي لا هوادة فيه ضد الفساد. ويصدق الأمر نفسه على تحسين مناخ الأعمال التجارية بتوفير بعض اليقين القانوني للاستثمار من خلال القوانين والممارسات الجيدة التي تصاغ وتُطبق تعزيزاً لتلك الغاية. ويمثل احترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أي دولة ديمقراطية. ستكفل الدولة ذلك الاحترام ولن تدخر جهداً في كفالة الوصول إلى العدالة لجميع الباحثين عنها.

وأخيراً، في سياق الأزمة العالمية هذا، حيث يبدو أن التقشف يشكل القاعدة اليوم، ستبذل الدولة قصارى جهدها